

وجّهت السلطات القضائية التابعة لنظام العقيد الليبي معمر القذافي، 18 تهمة رسمية إلى أعضاء المجلس الوطني الانتقالي، الذي يمثل الهيئة السياسية للثوار الليبيين.

وقال قاضي التحقيق الليبي خليفة عيسى خليفة إن "ملف الاتهام بحق أعضاء ما يسمى المجلس الوطني الانتقالي بات جاهزاً وتم إصدار 18 تهمة رسمية بحق 21 منهم".

وأضاف خليفة، في حديث أمام الصحافيين الأجانب في طرابلس، أن "من بين المتهمين رئيس المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل و02 عضواً غيره".

وأوضح أن المتهمين سيلاحقون "بتهم المساس بثورة الفاتح (1969) وقادتها معمر القذافي ومقابله دول أجنبية منها فرنسا وأميركا وبريطانيا وتحريضها على الإعتداء على ليبيا وتسهيل دخول الدول العدوة إلى البلاد".

وتتابع أن "من التهم أيضاً التحريض على حمل السلاح وتزويد بلدان أجنبية بأسرار عسكرية تتعلق بموقع Libya وتحريض عسكريين على عدم طاعة النظام ومهاجمة مواقع عسكرية ومبان حكومية والشروع في تغيير الحكم بالقوة".

ورفض خليفة تحديد العقوبات، لكنه أكد أن "أعضاء المجلس الوطني الانتقالي سيحاكمون بموجب قانون العقوبات الليبي الذي يعود إلى 4591"، مشيراً إلى أن "المحاكمة تتبع في الأسابيع المقبلة أمام محكمة خاصة، وسيتم إستدعاء المتهمين الذين يتمتعون بكل الضمانات للحصول على محاكمة شفافة".

وإضافة إلى عبد الجليل، تضم قائمة المتهمين التي سلمت للصحافة المسؤول الثاني في المجلس الوطني الانتقالي محمود جبريل وزير الداخلية السابق عبد الفتاح يونس والسفير الليبي السابق في الأمم المتحدة عبد الرحمن شلقم والمتحدث باسم الثوار الليبيين محمود شمام.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 07/07/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصرف

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com